

التحليل المالي

مدخل:

يعد التحليل المالي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة ولاسيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية هو من أهم القضايا المعاصرة التي تعنى بها المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تهم عدة جهات مستفيدة.

وهكذا برزت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً وإلى تحليلاً أكثر عمقاً يلقي المزيد من الضوء على وضع المنشأة ويساعد في التعرف على مواطن القوة والضعف فيها، ويفسر النتائج التي حققها ويساهم في إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أدائها في المستقبل.

نشأة التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات ، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات .

ماهية التحليل المالي :

التحليل المالي عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج الشركة في المستقبل".

خصائص التحليل المالي:

1. يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات والقوائم المالية للمنشأة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها
2. يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل اكتشاف مواطن الضعف والقوة في هذه المنشأة.
3. التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة
4. تستخدم معلومات التحليل المالي من قبل المستفيدين في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعد في عملية التحليل وقد تكون مصادر داخلية أو خارجية:

أ. المصادر الداخلية للبيانات:

لقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (1) بالإفصاح عن القوائم المالية التالية: قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب. المصادر الخارجية للبيانات: من هذه المصادر:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأسواق المالية
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية

أساليب التحليل المالي:

يمكن تعريف أساليب وأدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي، ومن أهم أدوات التحليل المالي:

1. التحليل الأفقي والعمودي
2. التحليل المالي بالنسب.
3. قائمة مصادر الأموال واستخدامها.
4. الموازنات النقدية التقديرية.
5. تحليل التعادل.
6. التحليل المتقدم.

أنواع التحليل المالي:

1. التحليل العمودي : عرض البيانات المالية لسنة مالية واحدة عمودياً:

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين ، ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتهاء البعد الزمني عنه.

2. التحليل الأفقي : عرض البيانات المالية لعدة سنوات أفقياً:

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضع التحليل وملاحظة الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة

البيانات المالية:

تتألف البيانات المالية من:

1. تقرير مجلس الإدارة:

أداء الشركة خلال العام السابق وأهم الأحداث التي مرت بها الشركة والخطط المستقبلية.

2. تقرير مدقق الحسابات:

– مسؤولية المدقق وما تم تدقيقه.

– المعيار المحاسبي المستخدم في عملية التدقيق.

– رأي المدقق بناء على عملية التدقيق.

3. تقرير الإدارة عن نتائجها المالية وغيرها من تطورات.

4. القوائم المالية الكاملة و تشمل الميزانية العامة – حساب الأرباح والخسائر- بيان التدفقات النقدية – وبيان التغيرات في حقوق المساهمين.

5. إيضاحات تحدد المعايير المحاسبية الذي تم إعداد البيانات المالية على أساسها. وإيضاحات تفسر أي غموض للمعلومات المعروضة في البيانات المالية .

6. معلومات أخرى عن الإدارة وتداول أعضاء مجلس الإدارة ونسب التملك في الشركة.

جهات استخدام التحليل المالي تبعاً لاختلاف الغاية لكل منها

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محلّ اهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي.

1. المستثمرون المحتملون:

ينصب اهتمام المستثمرون المحتملون بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (على سبيل المثال لا الحصر):

- أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح
- الوضع المالي للشركة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل .
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها .
- إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم .

المالكون (أو المساهمون) Shareholders:

تتحمل الجهة المالكة ، أو مجموعة المالكين أو المساهمين، حسب طبيعة الملكية المخاطر النهائية للشركة. ويحصل المالكون على الأرباح الدورية التي تحققها الشركة .
وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات الجهة الرقابية حول نسب توزيع الأرباح واحتجازها سنوياً.
كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حالة تعرض الشركة للصعوبات المالية أو التصفية.

- الجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة الشركة والإشراف على تطبيق التشريعات التي تصدرها الدولة، والتعليمات التي تصدرها الجهة الرقابية بشأن سياسات وعمليات الشركة ، ولو أن إدارة الشركة تتحمل معها المسؤولية، باعتبارها تنوب عن المالكين .

- ◀ يحتل التحليل المالي موقعاً خاصاً ، من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال الشركة . لذا فإن قدرة المالك على فهم مؤشرات التحليل المالي تعتمد على ثقافته المالية. ويفترض أن تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين، والمتضمنة الحسابات الختامية ، العديد من نتائج التحليل المالي، على شكل نسب مالية دورية ، وجداول وأشكال إحصائية، ومقارنات مع الماضي ، ومناقشة نتائجه.
- ◀ أن التحليل المالي يعكس قدرة إدارة الشركة على تنفيذ الخطط والموازنات التي أقرت للمستقبل من قبل الجهة المالكة كأداء مستهدف ، وهو ما يصطلح عليه بـ (رقابة التنفيذ).
- ◀ أن المؤشرات توجه المالكين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء (رقابة الأداء).

الدائنون :

- ◀ يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها:
- ◀ سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
- ◀ ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخدامها والتوقعات الطويلة الأجل .
- ◀ قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة والطويلة الأجل معاً.
- ◀ السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية
- ◀ مدى سلامة المركز المالي للشركة .

إدارة الشركة :

- ◀ تهتم إدارة الشركة بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دفة الأمور خلال الفترة المعنية :
- ◀ ربحية الشركة وعوائد الاستثمار.
- ◀ الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- ◀ نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالإضافة الى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي اليها الشركة .

وسطاء الأوراق المالية :

- يهدف وسطاء الأوراق المالية الى معرفة الآتي :
- التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة.
- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

العاملون في الشركة :

- يهتم العاملون في الشركة بنتائج التحليل لسببين رئيسيين هما :
- الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز مما يؤثر في مستوى الانتاجية ويعزز الشعور بالانتماء.
- التعرف الى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لاي إدارة للشركة.

المصالح الحكومية :

- ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية في بعض الدول.

المحللون الماليون المختصون:

- هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر شركة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات .

مجالات التحليل المالي:

1. التحليل الائتماني: هدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها واتخاذ قراره بناء على هذا التقييم (التعرف على المخاطر المالية)
2. التحليل الاستثماري: يركز المستثمر اهتمامه هنا على ما يلي: نتيجة العمليات – العائد على الاستثمار – هيكل رأس المال – مديونية الشركة على المدى الطويل – مديونية الشركة على المدى القصير.
3. تحليل الاندماج والشراء: هنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة التي تنوي شراؤها والأداء المستقبلي لها، بينما تقوم الإدارة المالية

للشركة البائعة بذلك للقيام بعملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملائمته.

4. تحليل تقييم الأداء: يعتبر أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة واتجاهات النمو.

5. التحليل من أجل التخطيط: يعتبر ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات حيث أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً للأداء السابق والذي يتم التوصل إليه باستعمال أدوات التحليل المالي.

ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي:

أولاً: قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

□ أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، لأن تعرف الدخل ضروري في المجالات التالية :

- أ - تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم
- ب - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم
- ج - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح
- د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات

□ مثال على قائمة الدخل

بالليرة	
4200	المبيعات
(2800)	تكلفة المبيعات
1400	مجمّل ربح العمليات
(950)	المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع
(100)	الإستهلاك
350	صافي ربح العمليات
(50)	فائدة مدفوعة
300	صافي ربح العمليات بعد الفائدة
	<u>إيرادات أخرى :</u>
10	* فائدة مقبوضة
15	* أرباح أسهم
10	* ربح بيع موجودات
35	
(25)	مصروفات أخرى
(25)	مصروفات أخرى
320	صافي الربح قبل الضريبة
(160)	ضريبة (50%)
160	صافي الربح بعد الضريبة

قبل البدء بإجراءات التحليل المالي لابد من ترتيب الميزانية (قائمة المركز المالي) ضمن مجموعات متجانسة حيث يتم ترتيب عناصر الموجودات بحسب درجة السيولة وعناصر المطالبات بحسب درجة الاستحقاق.

1. درجة السيولة:

هي عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة لتحول عناصر الموجودات إلى نقدية وبالتالي يمكن ترتيب عناصر الموجودات من الأصعب تحولاً إلى نقد إلى الأسهل أو بالعكس.

2. درجة الاستحقاق:

هي عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة لكي يصبح عنصر المطالبات واجب السداد وبالتالي يمكن ترتيب عناصر المطالبات من المطالبات طويلة الأجل إلى المطالبات قصيرة الأجل أو بالعكس.

❖ قائمة المركز المالي للمشروع:

هي عبارة عن تصوير المركز المالي للمشروع في لحظة الإعداد، حيث يمثل طرف المطالبات مصادر الأموال أما طرف الموجودات فيمثل أوجه استخدام هذه الأموال، ويتم تصنيف الميزانية (قائمة المركز المالي) لأغراض التحليل المالي ضمن مجموعات متجانسة.

حيث يصنف طرف الموجودات حسب درجة السيولة ويضم مايلي:

1. مجموعة الموجودات الثابتة:

وهي أصعب الموجودات تحولاً إلى نقد وقد تكون سيولتها معدومة أو بسيطة تتمثل في أقساط الاهتلاك (بواسطة قسط الاهتلاك تتحول الموجودات الثابتة إلى نقدية بشكل تدريجي) ولكن بما أن عمرها طويل الأجل لذلك نقول أن درجة السيولة لها شبه معدومة، وتصنف ضمن أربع مجموعات:

- الموجودات الثابتة المادية: وهي الوسائل الإنتاجية التي تساهم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة .
- الموجودات الثابتة الوهمية: (مصاريف إيرادية مؤجلة): وهي النفقات التي ينفقها المشروع ويستفيد منها لفترة طويلة كمصاريف التأسيس
- الموجودات الثابتة المعنوية: وهي النفقات التي ينفقها المشروع دون الحصول على أصل مادي ملموس، مثل (براءة الاختراع، شهرة المحل)
- الموجودات الثابتة الأخرى: وهي الموجودات التي لا تصنف ضمن الموجودات الثابتة وإنما لها صفة الأموال الثابتة، مثل اقراض طويل الأجل للغير، الحد الثابت من المخزون،

تأمينات لدى الغير, حساب المصرف /إيداع, أوراق المساهمات المالية وهي الأوراق التي تشتري للاستثمار طويل الأجل أو بهدف السيطرة الاقتصادية على المشروع , وتختلف عن الأوراق المالية (أصل متداول) حيث تشتري بهدف إعادة البيع وتأمين سيولة أو ربحية.

2. مجموعة الموجودات المتداولة:

هي عناصر الموجودات التي تكون دورتها المالية أقل من سنة كالبضاعة وأوراق القبض والمواد الأولية وغيرها. ويمكن أن نميز ضمن مجموعة الموجودات المتداولة عناصر سيولتها أكبر من غيرها حيث أن سيولة الزبائن أعلى من سيولة البضاعة والتي بدورها سيولتها أعلى من سيولة البضائع تحت التشغيل.....

3. مجموعة الموجودات شبه الجاهزة: هي الموجودات التي يمكن أن تتحول إلى نقد حين الطلب كأوراق مالية مسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

4. مجموعة الموجودات الجاهزة: هي الأموال الجاهزة في الصندوق والودائع تحت الطلب في المصارف.

ويصنف طرف المطالب بحسب درجة الاستحقاق على النحو التالي:

1. مجموعة الأموال الخاصة : وتضم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة (حقوق الملكية)

2. مجموعة الديون طويلة الأجل: وتضم القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل التي تتجاوز آجالها السنة المالية

3. مجموعة الديون قصيرة الأجل: وهي الديون التي لا يتجاوز أجلها السنة وتصنف الأرباح المخصصة للتوزيع ضمن هذه المجموعة.

4. مجموعة المستحقات الفورية: وهي الديون المتوجبة على المنشأة خلال أيام كدفع جزء من الديون خلال أسبوع.

ملاحظات على تصنيف الميزانية لأغراض التحليل المالي:

أ. تظهر الأصول الثابتة المادية بالصافي أي بعد طرح مجمعات الاهتلاك

ب. استبعاد الأصول الثابتة المعنوية والوهمية من الأموال الخاصة

ت. تظهر الأصول المتداولة بعد طرح المؤن المشكلة كمؤونة الديون المشكوك في تحصيلها

ث. تستبعد الخسائر المدورة أو خسائر السنة الحالية من الأموال الخاصة ولا تظهر في طرف الموجودات

حالة عملية لإعادة تبويب الميزانية لأغراض التحليل المالي

الميزانية في 2010/12/31

الأصول	الخصوم وحقوق الملكية
80000 مصاريف التأسيس	600000 رأس المال
600000 أراضي ومباني	200000 احتياطي
150000 آلات ومعدات	300000 قرض السندات
300000 مشروعات تحت التنفيذ	100000 قروض طويلة الأجل
40000 النقدية بالبنوك	250000 دائنون
500000 مخزون البضاعة	60000 أوراق دفع
300000 مدينون	150000 بنوك دائنة
150000 أوراق قبض	250000 إه نلاك المباني
30000 مصروفات مدفوعة مقدماً	100000 إه نلاك آلات ومعدات
20000 خسائر العام الحالي	80000 مخصص ديون مشكوك فيها
10000 تأمينات مصرفية	50000 مصروفات مستحقة
	40000 إيرادات مقدمة
2180000	2180000

فإذا علمت أن:

بالنسبة لرصيد القروض طويلة الأجل في جانب الخصوم تستحق السداد خلال عام. 2011

10 % من رصيد الدخزون يعتبر مخزون أمان

المطلوب : إعادة تبويب هذه الميزانية طبقاً لمتطلبات التحليل المالي.

قائمة المركز المالي وفقاً لمتطلبات التحليل المالي 2010/12/31

2011	2010	
		<u>الأصول طويلة الأجل</u>
		<u>أصول ثابتة</u>
		أراضي ومباني 600000
		اهلاك مباني 250000
	350000	
		الآلات والمعدات 150000
		اهلاك الآلات 100000
	50000	
		<u>أصول ثابتة أخرى</u>
	10000	تأمينات مصرفية
	50000	مخزون الأمان
	460000	إجمالي الأصول الثابتة
		<u>أصول متداولة</u>
	40000	التقديرة بالبنوك
		مدينون 300000
		(-) م.د.م. فيها 80000
	220000	
	150000	أوراق قبض
	450000	مخزون
	860000	إجمالي الأصول المتداولة
	1320000	إجمالي الأصول
		<u>خصوم متداولة</u>
	250000	دائنون
	60000	أوراق دفع
	150000	بنوك دائنة
	100000	قروض ط.أ.
	560000	إجمالي الخصوم المتداولة
		الأموال الدائمة

حقوق الملكية		
رأس المال	260000	
احتياطات	200000	

ملاحظات على الحل

١ تم استبعاد كل من مصاريف التأسيس وخسائر العام الحالي وحسابات التسوية الخاصة بالمصاريف والايراداتقابل استبعاد هذه القيم من حقوق أصحاب الشركة وذلك لأغراض دقة نتائج التحليل المالي .

٢ تم خصم المخصصات ومجمعات الإهلاك الخاصة بالأصول المرتبطة بها .

٣ بالنسبة لأرصدة القروض طويلة الأجل فإنه نظراً لأن ميعاد استحقاقها أصبح خلال السنة التالية فقد تم تحويلها من الخصوم طويلة الأجل إلى الخصوم المتداولة .

٤ أضيفت خانة للمقارنة بين نتائج العام محل الدراسة ونتائج العام الماضي .

٥ تم حساب رأس المال كما يلي:

رأس المال الظاهر في الميزانية - (مصاريف التأسيس + مشروعات تحت التنفيذ) + مصروفات مستحقة وایرادات مقدمة - مصروفات مدفوعة مقدماً وخسائر مرحلة =

$$260000 = 50000 - 90000 + (300000 + 80000) - 600000$$